مجلة الدراسات القانونية المقارنة
EISSN:2600-6154 المجلد09/ العـــدد02 (2024)، ص.ص.57-76 ISSN:2478-0022

ضبط جوانب من المنهجيّة العلميّة في البحوث القانونيّة

Controlling aspects of scientific methodology in legal research

مليكة بوغرارة

Malika Boughrara

أستاذة محاضرة أ، تخصّص القانون العام، جامعة الجزائر –1–

Lecturer class 'A' specializing in Public Law University of Algiers -1-

m.boughrara@univ-alger.dz

تاريخ إرسال المقال:2024/03/12 تاريخ القبول:2024/03/24 تاريخ النشر:2024/03/29

ملخّص:

يتلخّص محتوى هذا المقال في عرض أهمّ الأخطاء المنهجيّة الشّائعة في الكتابة العلميّة للبحوث القانونيّة، الّتي تتفق مع غيرها من بحوث العلوم الإنسانيّة في العديد من الجوامع المشتركة، غير أنّها قد تتميّز عنها بخصوصيّة اللّغة القانونيّة المتفردة، الّتي تعتبر خاصية لصيقة بهذا التّخصّص دون غيره من التّخصّصات.

إنّ البحث العلميّ يعتمد أساسا على سلسلة عمليّات مترابطة، وخطوات متتابعة، وأفكار منظّمة، تترجم أحد المناهج العلميّة المعترف بها، والمطلوب اتباعها في كلّ الدّراسات والبحوث العلميّة. وغالبا ما يقع الباحثون في العديد من الهفوات والأخطاء المنهجيّة، بدءً من صياغة العنوان وطرح إشكالية الموضوع، والخلط بين عناصر المقدّمة وحتى في تبويب محاور البحث الرّئيسيّة، وصولا إلى الخاتمة الّتي قد لا تتضمّن نتائج البحث ولا الاقتراحات.

حيث تقدّم هذه الدّراسة تصويبات لأهمّ الانحرافات المنهجيّة في كتابة البحوث القانونيّة، وكذا سبل تجنّبها لإنجاز بحث قانونيّ سليم.

الكلمات المفتاحيّة:

البحث العلميّ، الأخطاء الشّائعة، المنهجيّة، الباحث.

Abstract:

The content of this article is summarized in presenting the most important common methodological errors in scientific writing of legal research, which agree with other human sciences research in many commonalities, but they may be distinguished from them by the unique specificity of legal language, which is

المؤلف المرسل: مليكة بوغرارة **Email:**m.boughrara@univ-alger.dz

considered a characteristic closely related to this specialization and not any other specializations.

Scientific research depends mainly on a series of interconnected processes, sequential steps, and organized ideas that translate one of the recognized scientific methods that are required to be followed in all scientific studies and research. Researchers often make many lapses and methodological errors, starting with formulating the title and presenting the problem of the topic, mixing up the elements of the introduction, and even in categorizing the main research axes, all the way to the conclusion, which may not include the research results or suggestions.

This study provides corrections to the most important methodological deviations in writing legal research, as well as ways to avoid them in order to achieve sound legal research.

Keywords:

Scientific research, common errors, methodology, researcher.

مقدّمة:

البحث العلمي هو أحد المؤشّرات الرّئيسيّة لقياس تقدّم ونماء المجتمعات، من النّواحي السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، الأمر الّذي استلزم تخصيص ميزانيّات ضخمة لإنجازه وتسهيل سبل الوصول للغايات المرجوّة من خلاله.

هذا، وللبحث العلميّ خطوات وأساليب يتعيّن على الباحث اتباعها، حتى يبلغ الهدف المتوخى من البحث بصورة صحيحة، لا تشوبها الأخطاء المنهجيّة الّتي تحرّف النّتائج عن مواضعها.

ويتميّز البحث العلميّ عن غيره من الكتابات بالدّقة والتّنظيم والتّسلسل المنطقيّ، بعيدا عن الفوضويّة في عرض الأفكار والضّبابيّة في تحديد الأهداف، لذا فإن تجاهل هذه المراحل أو عدم احترامها، سيؤدي إلى نتائج خاطئة وغير دقيقة، تجعل البحث غير مجدي ولا صالح لاستقراء الحلّ الصّحيح لإشكالية البحث، ممّا يستوجب إيلاء عناية خاصة بخطوات البحث العلميّ، والاهتمام بتتبع الخطوات الصّحيحة في الأعمال الأكاديميّة ككلّ.

وعموما، تقوم منهجيّات البحث القانونيّ بثلاث وظائف رئيسيّة؛ هي استكشاف مشكلة قانونيّة، ووصف الحقائق والتّشريعات بشكل نقديّ، وشرح أو تفسير القضايا والمفاهيم القانونيّة، كما تعتبر البحوث القانونيّة جزءً أساسيًا من العمل الأكاديميّ والمهنيّ للباحثين القانونيّين؛ لأنّ قوانيننا ونظمنا القانونيّة تنشأ من خلال الأبحاث والدّراسات الّتي تساهم في تشكيلها وتطويرها.

ومع زيادة تعقيدات القضايا القانونيّة في العصر الحديث، أصبح البحث القانونيّ أكثر أهميّة من أيّ وقت مضى؛ لأنّه أضحى اليوم يشكّل نمطا من أنماط الفقه القانونيّ، ومصدرا احتماليّا للتّشريعات والأنظمة.

غير أنّ مع هذا الارتفاع في أهميّة البحث القانونيّ، تصاحبه زيادة التّحديّ في ضمان جودة عالية للبحوث ومنهجيّة صحيحة؛ لأنّ الأخطاء المنهجيّة في البحث القانونيّ يمكن أن تؤدي إلى تشويه النّتائج وضرب مصداقيّة الدّراسة، ممّا قد يؤثّر بشكل كبير على العمل القانونيّ واتخاذ القرارات. لذلك يتوجّب على الباحث تحرّي الدّقة في جميع خطوات بحثه، بهدف الوصول إلى مخرجات سليمة لمشكلته البحثيّة المطروحة. كما تعتبر المنهجيّة أسلوبا علميّا يتبعه الباحث لإنجاز بحث جيّد، باعتماده محدّدات تقوده إلى نتائج سليمة وبالتّالي، فهو مطالب باحترام هذه المقاييس وتنفيذها.

لهذا السّبب، قمنا بإعداد هذه الدّراسة بهدف تسليط الضّوء على أهمّ الأخطاء المنهجيّة الشّائعة في البحث العلميّ القانونيّ؛ من خلال التّركيز على الأخطاء في صياغة عنوان البحث، وعناصر المقدّمة، وأخطاء نتائج البحث ومنهجيّة التّوثيق.

بالإضافة إلى تحليل تأثير هذه الأخطاء على نتائج البحث والقرارات القانونيّة، أين تتمّ مناقشة كيفية تجنّب هذه الأخطاء وضمان جودة البحوث القانونيّة.

حيث تبرز أهميّة هذه الدّراسة في إسهامها الهام والكبير في تعزيز ممارسة البحث القانونيّ وفهمه، من خلال دعم الباحثين بجملة من التّوجيهات، فيما يخصّ بعض الأخطاء المنهجيّة الّتي يؤدي احترامها إلى تطوير العمل القانونيّ بشكل عام. علاوة على كونها الأساس الّذي يُبنى عليه البحث المنتظّم والمتسلسل، ممّا يتعيّن الحرص على سلامة هذا الأساس ليستقيم البناء بأسره.

ولبلورة الأفكار السّابقة تمّ طرح الإشكاليّة التّالية:

– ما دور المنهجيّة في بناء البحث العلميّ؟

للإجابة على هذه الإشكاليّة تمّ تقسيم الدّراسة إلى محورين:

المحور الأوّل: ماهية البحث العلميّ ومنهجيّته.

المحور الثّاني: الأخطاء المنهجيّة في صياغة العنوان وعناصر المقدّمة والخاتمة.

المحور الأوّل: ماهية البحث العلميّ القانونيّ ومنهجيّته.

المنهجيّة العلميّة هي العمود الفقريّ لجميع أبحاث العلوم الاجتماعيّة، الّتي تهدف إلى إنتاج المعرفة أو تطمح إلى مراقبة وفهم السّلوكيّات، فضلا عن التّغيّرات الاجتماعيّة والسّياسيّة. كما تلعب الدّراسات العلميّة أيضا دورًا أساسيّا في التّخطيط الحكوميّ وتنظيم المؤسّسات؛ حيث يمكن أن تكون مصدرا هاما للمعلومات لعمل الأحزاب والمنظّمات السّياسيّة، المنظّمات غير الحكوميّة والنّقابات والمجتمع المدنيّ بشكل عام (Friedrich Erbert Stiftung, p. 03).

وعليه، فما المقصود بالبحث العلميّ القانونيّ؟ وماذا تعني المنهجيّة العلميّة؟

أوّلا– المقصود بالبحث العلميّ القانونيّ:

عرف البحث العلميّ عدّة تعريفات تتمحور عموما في الاستقصاء والاستعلام، اعتمادا على الاستخدام المنهجيّ للطّرق وإجراءات محدّدة للحصول على المعلومات، أو للكشف عن معلومات جديدة، أو البحث في متغيّرات المجتمع وتبسيطها، بمعنى آخر يهدف البحث العلميّ إلى تسليط الضّوء على ما استجدّ من المعلومات أو للتّحقّق من المعلومات القديمة، من أجل زيادة المعرفة أو التّحقّق منها، لذلك يقوم البحث العلميّ على فحص الفرضيّات من أجل فهم أو تحليل ظاهرة معيّنة داخل المجتمع (Friedrich Erbert Stiftung, p. 04).

1- تعريف البحث العلميّ القانونيّ:

البحث العلميّ على وجه العموم هو أداة لتحليل المعلومات والمعارف، بهدف الحصول على حقائق معيّنة حيث يفيد الباحث في الحصول على حقائق جديدة وتنمية معلوماته العلميّة والفنيّة، كما أنّه وسيلة لتكوين وتطوير ملكة التّحليل والاستنتاج والابتكار لديه، وذلك بهدف تكوين نظريّات وأساليب تفكير وتحليل، ثمّ بعدئذ تطبيق ذلك في العمليّة البحثيّة ... وهو وسيلة فعّالة للتّدريب على التّفكير العلميّ، وربط الظّواهر جدليّا، والوصول إلى نظم أفضل من النّظم السّائدة (عبد القادر الشيخلي، 2009، صفحة 18، 19).

هذا، ويعتمد البحث العلميّ الأكاديميّ على الاستخدام المنهجيّ للطّرق وإجراءات محدّدة، للحصول على المعلومات أو للكشف عن العلاقة بين متغيّرات المجتمع (Friedrich Erbert Stiftung, p. 04).

والبحث العلميّ أيضًا، هو عمليّة منظّمة تهدف إلى إيجاد حلول لمشكلات محدّدة، أو الإجابة عن تساؤلات معيّنة باستخدام أساليب علميّة محدّدة. حيث يتمّ ذلك من خلال استخدام أساليب معروفة وموثوقة، يمكن أن تسفر عن إنتاج معرفة جديدة وعلميّة، وتقديم إجابات مقنعة للتّحديّات الّتي تواجهها (إبراهيم مُحَمَّد تركي، 2014، صفحة 87).

يبدأ البحث أوّلاً بالانطلاق من مشكلة أو سؤال، وهو ما يعتبر بناءً للمشكلة. ولا يمكن أن يستحدث بحث إذا لم يكن هناك استفسار حول موضوع لم تتم الإجابة عليه. لذا، فعند مواجهة إشكال تكون الخطوة الأولى هي التّحقّق ممّا إذا كان هناك شخص ما قد قدّم بالفعل إجابة عليه يمكننا أن نستعيرها. كما يتعيّن علينا جمع جميع الوثائق ذات الصّلة وتحليلها، لرؤية ما إذا كان الآخرون قد درسوها بالفعل، وكيفيّة قيامهم بذلك، وما هي النّتائج الّتي توصّلوا إليها؟ . حيث أنّه في حال ما إذا كان أحد الباحثين قد قدّم إجابة على الإشكال، فإنّه يكفي التّحقّق ممّا إذا كنا نستطيع تطبيق حلولهم على مشكلتنا. أمّا إذا لم يتمكن الآخرون من تقديم حلّ ملائم، فإنّ الخطوة التّالية تتمثّل في إعادة فحص الوثائق لوضع فرضيّات حول كيفيّة الحصول على إجابة. فالبحث هنا هو محاولة فهم ما لم ينجح في البحوث السّابقة، لتعلّم كيفية القيام بالأمور بشكل أفضل استنادًا على أخطائهم (Jean Marie Van Der Maren, 2014, pp. 5-9).

أمّا البحث القانونيّ، فيمثّل مجموعة من الخطوات الّتي يقوم بها الباحث في مجال القانون، لتحليل الحقائق والمعلومات وضمان صحّتها وقابليتها للاستخدام في السّياق القانونيّ، كما يتضمّن البحث القانونيّ تحديث وتطوير المعرفة والمعلومات والقوانين والدّساتير والتّشريعات الحاليّة، ويتمّ ذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات وتحقيقها بواسطة منهجيّة بحثيّة محدّدة يتبعها الباحث، واستخدام الأدوات المساعدة الّتي تتوافق مع المنهجيّة العلميّة المعتمدة في البحث (https://mobt3ath.com).

فلا يقلّ عن كونه عمليّة نظاميّة ومنهجيّة تستخدم لاستكشاف ودراسة مسائل وقضايا قانونيّة، بغرض خلق المعرفة والفهم العميق للقوانين والنّظم القانونيّة. ويتضمّن البحث القانونيّ تحليل القوانين المتعلّقة بموضوع معيّن والبحث عن القواعد القانونيّة والسّوابق القضائيّة المتعلّقة بهذا الموضوع، والاستنتاجات القانونيّة.

تجدر الإشارة هنا، إلى أنّ البحث العلميّ القانونيّ لا يخرج من حيث دراساته عن التّشريع والفقه واللّوائح والتّنظيمات والعمل القضائيّ، حيث تأخذ هذه الدّراسة بعدين أساسيّين: إمّا أن تكون الدّراسة مقارنة تعتمد على تحليل عدّة قوانين ومضاهاتها ببعضها، وإما أن تعتمد على دراسة التّشريعات الوطنيّة وتناولها النّقد والتّحليل.

ممّا تقدّم يمكن استقراء جملة من العناصر الّتي يتكوّن منها مفهوم البحث العلميّ القانونيّ؛ هي:

1- وجود مسألة معيّنة تتطلّب حلاً يتمثّل في الدّافع من وراء البحث العلميّ؛ إذ يهدف الباحث العلميّ إلى إيجاد حلول لهذه المشكلة.

2- يعتبر البحث العلميّ مصدرًا لإنتاج المعرفة الجديدة؛ حيث يسعى الباحث إلى الوصول لمعلومات غير متاحة سابقًا، ويقوم بتفسير الظّواهر المختلفة وفهم العلاقات بينها وبين المتغيّرات الأخرى، ممّا يساهم في إتاحة وصف دقيق وتفسير للواقع.

3- هدف البحث العلميّ يتمثّل في تحقيق أقصى استفادة من النّظريّات العلميّة، من خلال تحويلها إلى تطبيقات عمليّة وعلميّة يمكن استخدامها في مجالات متعدّدة ومختلفة (https://mobt3ath.com).

كما يتميّز البحث العلميّ بجملة من الخصائص الّتي تتلخّص في كونه عمليّة منظّمة، من خلال اعتماد منهج هو أسلوب البحث العلميّ ... ويختصّ بكونه عمليّة منطقيّة من خلال تتبّع خطوات متتابعة ومتسلسلة للاستقراء أو الاستنتاج، تبرز أنّ البحث العلميّ هو عمليّة واقعيّة وتجريبيّة تقوم على الملاحظات وتنفيذ التّجارب وتطبيق النّتائج. كما أنّها عمليّة موثوقة وقابلة للتّكرار، ممّا يساعد على التّحقّق من موثوقيّة النّتائج. كما يسعى البحث العلميّ أيضًا إلى تحديث وتعديل وإثراء المعرفة الإنسانيّة، ويتميّز بالنّشاط والموضوعيّة والجديّة. وبتركيزه الخاص ومنهجيّته المتميّزة وفي الوقت نفسه يتمتّع بأهميّة وعموميّة تشمل بدايته ونهايته، وتهدف هذه العمليّة في مجملها إلى تحقيق غرض محدّد ومعيّن (البحث العلميّ: ماهيته وخصائصه وطرقه ومراحل إعداده ومصادره).

من خلال ما تقدّم من تعريف للبحث العلميّ عموما والبحث القانونيّ خصوصا، يمكن استخلاص ما يلي:

- أن تكون هناك مشكلة ما تحتاج إلى حلّ، والبحث العلميّ هو الّذي يتكفّل بحلّها.

- أنّ ثمّة أساليب وإجراءات متعارف عليها في حلّ المشكلة، يصطلح عليها بالمنهج العلميّ وما يتضمّنه من خطوات معيّنة وأساليب مختلفة.

- أنّ البحث العلميّ يولّد معرفة جديدة قد تشمل وصف الظّاهرة أو تفسير لها (إبراهيم مُحَمَّد تركي، 2014، صفحة 57، 58).

2- أهميّة البحث العلميّ:

تتجلّى أهميّة البحث العلميّ في كونه محور اهتمام جميع البلدان، من أجل السّعيّ لمواجهة مختلف المشاكل الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة والثّقافيّة والنّفسيّة ... وتطويرها بشكل أفضل، وكونه أيضا ضرورة أساسيّة لكلّ أفراد المجتمعات بمختلف اختصاصاتهم؛ لأنّ المشاكل الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة ...، تحتاج تفكيرًا منهجيًّا علميًّا للوصول إلى الحلول المناسبة.

وتبرز أهميّة البحث العلميّ كذلك من خلال الإضافة المعرفيّة، وذلك ببلوغ أفضل النّتائج العلميّة المبنيّة على الحجّة والنّقد البنّاء والموضوعيّة، والابتعاد عن العواطف والاتجاهات والمصالح الشّخصيّة.

كما يساعد البحث العلميّ المنهجيّ المنظّم في توضيح وتصحيح الأفكار والمعلومات، الّتي وردت في البحث ويساعد في الكشف عن الصّعوبات والإشكالات والتّغلب عليها وإيجاد حلّ لها.

ومن زاوية أخرى، تتّضح أهميّة البحث العلميّ في كونه يرافق المتغيّرات ويوضّحها بطريقة موضوعيّة، وهذا ما يعطي الغنى للمكتبات، ويساعد على الاستمرار في حلّ الإشكاليّات المجتمعيّة بكافّة المجالات الحياتيّة (العمر رمضان أحمد، صفحة 97، 98).

كما يمكن تصوّر أهميّة البحث العلميّ القانونيّ من عدّة جوانب، علاوة على الأهميّة الكبرى المتمثّلة في فهم وتطوير النّظم القانونيّة، وإسهامه بشكل كبير في تطوير المجتمعات؛ فهو يعمل على تطوير النّظام القانونيّ بما يلبّي احتياجات وتطلّعات المجتمع، علاوة على إسهامه في تقريب مفهوم العدالة والأخلاق، وكيفيّة تطبيقها في إطار القانون، ولعلّ الأهميّة المثلى هي توفير الأسس العلميّة لاتخاذ القرارات؛ من خلال تعزيز قوّة القواعد والتّنظيمات القانونيّة، بما يحقّق توازنا بين مصالح المجتمع.

ففيما يتعلّق بمصلحة الباحث، يزيد البحث العلميّ من خبرته في إنجاز البحوث العلميّة، لبحث علميّ يسهم في زيادة معرفة الباحث ويمكّنه من اكتشاف حقائق جديدة ومفيدة، ممّا يعزّز ثقته بنفسه ويمكّنه من تجاوز العقبات الّتي تواجه أبحاثه. كما يعزّز البحث العلميّ خبرة الباحث في استخراج المعلومات من المصادر والمراجع، ويساعده في التّحليل والنّقد. بالإضافة إلى ذلك، يرتقي الباحث في المجتمع ويحظى بمكانة اجتماعيّة مرموقة بفضل بحوثه العلميّة، ممّا يزيد من رغبته في الاطلاع على آخر ما توصّل إليه العلم في مجال بحثه. أمّا الجانب الثّاني فينعكس على المجتمع؛ حيث يعدّ البحث العلميّ عاملا مساعدا على التّخلّص من مختلف المشاكل والعراقيل الّتي تواجه طريق تقدّمه وازدهاره باعتبار أنّ البحث العلميّ يحلّل هذه الظّواهر ويجد لها حلولا ناجعة. ويدعمها في سبيل الوصول إلى التّقدّم والنّماء كما يقوم بتصويب المعلومات المغلوطة حول ظاهرة معيّنة، وتأكيد الصّحيح منها (أكاديميّة BTS ، 2022).

ثانيا– تعريف منهجيّة الدّراسة في البحث العلميّ:

منهجيّة الدّراسة تعني الخطوط التّوجيهيّة الّتي يتبعها الباحث أثناء إجراء بحثه أو كتابة رسالته العلميّة. كما توجب اختيار الطّرق المناسبة الّتي تساعده في تنفيذ البحث بفعاليّة؛ وذلك من خلال اتباع خطّة منظّمة للبحث. وتدلّ هذه

الخطوات المدروسة بعناية، على الجهود المبذولة للوصول إلى الحقائق المتعلّقة بموضوع البحث العلميّ (مبتعث للدّراسات الأكاديميّة والاستشاريّة).

ولعلّ أهمّ أهداف البحث العلميّ، هو إرساء أحكام جديدة حول موضوع معيّن لم يبحث فيه أحد من قبل. أو اختراع أو اكتشاف شيء جديد، أو إكمال بحث لم يستطع أحد الباحثين إكماله، أو التّفصيل المجمل لأيّ موضوع يتّسم بالغموض وعدم الوضوح، وشرحه وتحليله، أو تجميع النّصوص والوثائق العلميّة مع بعضها البعض، أو العمل على استعراض موضوع قديم بأسلوب مبتكر (مجموعة من المؤلّفين، 2019، صفحة 10، 11).

ويتناول هذا العنصر تشابه المنهجيّة مع بعض المفاهيم المماثلة لها، الّتي تلتبس على العديد من الباحثين، ولعلّ أهمّها المنهج والمنهجية، وكذا التّعرّف على دورها.

1- الفرق بين المنهج والمنهجيّة:

يلتبس الأمر على كثير من الباحثين في التّفرقة بين المنهج والمنهجيّة، لذا نجد العديد من الباحثين يقدّمون المنهج على أنّه المنهجيّة، والعكس صحيح.

فمفاد المنهج هو الخطوات أو الطّريقة الّتي يستخدمها الباحث للوصول إلى هدف محدّد في البحث العلميّ. ويعتبر المنهج مجموعة من القواعد والخطوات الّتي يتبعها الباحث، لتوجيه عمليّة بحثه نحو الحلول المناسبة للمشكلة الّتي يدرسها. أمّا المنهجيّة، فهي الطّريقة أو الأسلوب الّذي يتبعه الباحث في البحث العلميّ، منذ اتخاذ قرار الدّراسة وتحديد الموضوع حتى تقديم النّتائج. إنّها فنّ التّنظيم السّليم لسلسلة الأفكار للكشف عن الحقائق أو إثباتها للآخرين. وباختصار، المنهج هو الإجراءات والخطوات الّتي يتبعها الباحث، بينما المنهجيّة هي الأسلوب العام والفنّ الّذي يستخدمه الباحث لتوجيه عمليّته البحثيّة وتنظيم أفكاره ونتائجه.

والمنهج Method يمثّل السّلسلة المتبعة من الخطوات والإجراءات من قِبل الباحث لتحقيق هدف معيّن، أو الطّريق الّذي يسلكه للوصول إلى الحلول الملائمة لمشكلة البحث، الّتي تتضمّن اتباع مجموعة من القواعد العامة والمعايير الّتي توجّه العمليّة البحثيّة بشكل منهجيّ. هذا، ويستخدم الباحث المنهج كدليل لتوجيه عقله نحو التّفكير والتّحليل بشكل مقصود في سياق البحث العلميّ (سعيد بن علي بن ثابت).

ويتميّز المنهج بجملة من الخصائص المشتركة بين أساليب البحث العلميّ والمنهج؛ لعلّ أهمّها: الطّريقة الفكريّة والموضوعيّة، المرونة، والتّعميم (هديل نعامنة، 2019).

كما يشتمل المنهج على أنواع عديدة؛ منها: المنهج الوصفيّ، والمنهج التّجريبيّ والاستقرائيّ والتّاريخيّ (هديل نعامنة، 2019).

وعادة ما يستخدم الباحث القانونيّ المنهج الوصفيّ؛ لأنّه الأنسب لوصف النّظام القانونيّ أو الحقائق القانونيّة ثمّ يزاوج هذا المنهج بالمنهج التّحليليّ الأنسب لتحليل الأنظمة القانونيّة وتعداد سلبيّاتها وإيجابيّاتها، وكمثال على النّظام القانونيّ الإيجابيّ، ذلك الّذي يمنح المواطنين حقوقا وحرّيات وفق مبادئ حقوق الإنسان، بينما يكون سلبيّا إذا ضيّق من حقوق وحريّات المواطنين ونال منها (عبد القادر الشيخلي، 2009، صفحة 124).

ومصطلح المنهجية (Methodology) يتكوّن من لفظين: (method) بمعنى المنهج، و(logy) بمعنى العلم أي أنّها تعني علم المنهج.

هذا من ناحية الاشتقاق اللّغويّ، أمّا من ناحية الاصطلاح، فالمنهجيّة هي العلم الّذي يدرس الأسس الفلسفيّة لكلّ منهج في كلّ علم (بالمعنى العام الواسع للعلم). ومن هنا تسمى المنهجيّة علم مناهج العلوم، والمنهجيّة تندرج في مجال "فلسفة العلم" أو الأبستمولوجيّا (Epistemology)؛ حيث تُعرّف عادة على أنّها العلم الّذي يدرس كيفيّة بناء المناهج العلميّة، واختبارها وتشغيلها وتعديلها ونقضها وإعادة بنائها. ويقوم هذا المجال بالبحث في كيفيّة بناء الإطارات والمسلمات العامة للمنهج العلميّ، بهدف الوصول إلى المنهج الأمثل في كلّ تخصّص علميّ (عبد الرّحمن بدوي، 1977، صفحة 07).

كما تعرّف منهجيّة البحث بأنّها تلك الإجراءات والأساليب الّتي تتمّ من خلالها ملاحظة المعارف والكشف عنها والتّحقيق فيها؛ بغرض الوصول إلى الحقيقة وفهم الأمور والعلاقات في البيئة المحيطة؛ بهدف فهم القوانين والنّظريّات الّتي تتحكّم في الكون (زيد بدر فراج، 2000، صفحة 19).

وعليه، يمكن القول أنّ المنهجيّة هي المفهوم الشّامل الّذي يضمّ العديد من المناهج والأساليب، الّتي تستخدم لتحقيق أهداف معرفيّة محدّدة أو لدراسة مجال معيّن (هديل نعامنة، 2019).

2- وظيفة المنهجيّة العلميّة:

يمكن القول أنّ المنهجيّة العلميّة هي الأساسُ في كلّ بحثٍ علميّ، وذلك عن طريق تجميع المعلومات ثمّ التّنظيم والتّحليل، من أجل أن يستطيع الباحث الوصول إلى أفضل النّتائج المنطقيّة، والإجابة من خلالها بشكل واضح ومفهوم على الإشكالية الّتي أعلنها في بداية بحثه العلميّ (العمر رمضان أحمد، صفحة 02).

وللمنهجية العلميّة دور متعدّد الأوجه؛ حيث تشمل جوانب فكريّة، مهنيّة، إيديولوجيّة، تنظيميّة، واجتماعيّة بالإضافة إلى الأبعاد الأخلاقيّة وغيرها. فبقبول وجود منهجيّة في مجال معيّن، يتمّ التّأكيد على وجود مرجعيّة مشتركة للتّفكير والسّلوك والعمل، ممّا يسهّل حلّ الخلافات والاختلافات بين أفراد المجتمع المعنيّ بتلك المنهجيّة. (مبتعث للدّراسات الأكاديميّة والاستشاريّة).

لقد أضحت منهجيّة البحث العلميّ من المسلّمات في البحوث الأكاديميّة؛ حيث أصبح استخدامها أمرا مفروضا على الباحث العلميّ، تحت طائلة رفض أعماله مهما كانت قيمتها العلميّة. فهي تعتمد على قواعد وإجراءات وأساليب تقنيّة بمحدّدات معيّنة بذاتها، لكّنها تحتمل قابليّة التّحسين والتّغيير من قبل العارفين والمختصّين بالمجال.

هذا، ويتقيّد كلّ تخصّص علميّ بمنهجيته الخاصة الّتي يدور حولها؛ باعتبارها الضّابط الأمثل لعناصر البحث العلميّ، لذا وجب الالتزام بها سيما فيما يخصّ مقدّمة البحث وعناصرها الثّمانية المعروفة المتمثّلة في: أهميّة البحث أسباب اختيار الموضوع، الأهداف، الدّراسات السّابقة، الفرضيّات، المنهج، الإشكاليّة، هيكل البحث.

المحور الثّاني: الأخطاء المنهجيّة في صياغة العنوان وعناصر المقدّمة والخاتمة

غنيّ عن البيان أنّ البحث العلميّ عمليّة غاية في التّعقيد؛ بحيث يحتاج الباحث لإعداده عددًا من المراجع والمصادر والدّراسات المتنوّعة، وهو ما يتسبّب في الأخطاء والهفوات، لذا فإنّه يقع على كاهل الباحث العلميّ توخي الحذر والدّقة عند إقدامه على إعداد بحثه.

وفي حال رصد خلل في أيّ جزءٍ من أجزاء البحث، فإنّه ينعكس على البحث برمّته، على أساس أنّ البحث العلميّ بنائيّ؛ بمعنى أنّ كلّ فكرة ترتكز على الأخرى، لذا سنتعرّف في هذا المحور على أبرز الأخطاء الموضوعيّة الشّائعة في منهجيّة البحث العلميّ.

أوّلا– تقنيّات صياغة عنوان البحث وآليات كتابة المقدّمة:

يبدأ نجاح البحث العلميّ من صياغة العنوان بعد اختيار موضوع البحث العلميّ، الّذي يعدّ مرحلة مفصليّة في حياة البحوث العلميّة، باعتباره من أهمّ الخطوات الّتي يخطوها الباحث بل وأصعبها، ذلك أنّ اختيار موضوع البحث يقتضي مراعاة بعض الجوانب كأصالة الموضوع وحداثته.

حيث تشكّل حداثة الموضوع مؤشّرًا على أهمّية البحث وإسهامه في إثراء المعرفة في مجال معيّن. ونجاح الباحث في استحداث موضوع جديد يساهم في توسيع آفاق الفهم والمعرفة، ويعزز من قيمة البحث وأصالته.

كما تشتمل المقدّمة على جملة من العناصر، ولعلّ العنصر الأساسيّ هو عملية تحديد القضية أو المشكلة العلميّة الّتي تحتاج إلى حلّ علميّ. يتمّ ذلك من خلال استنتاج فرضيّات علميّة واقتراحات متعلّقة بالمشكلة، من خلال دراسة وبحث وتحليل البيانات المتاحة. فيتمكّن الباحثون من اكتشاف الحقائق أو المعرفة العلميّة المتعلّقة بالمشكلة، وتفسيرها بشكل صحيح، ومن ثمّ استخدامها في محاولة حلّ المشكلة أو التّعامل مع القضيّة المطروحة في سياق البحث العلميّ.

وأفضل ما يدعم نجاح عملية اختيار الموضوع، هو ضرورة تفادي الخطأ في صياغة عنوان البحث وعرض معطياته الّتي تتضمّنها مقدّمة الموضوع.

1– أخطاء في صياغة العنوان وعناصر المقدّمة:

يتمحور هذا العنصر حول الأخطاء المنهجيّة الّتي قد تشوب عنوان البحث، من حيث صياغته ووضوحه وسلامته اللّغويّة، وكذا الأخطاء الّتي تعتري العناصر الأساسيّة الّتي تتكوّن منها المقدّمة.

ويمكن القول في هذا الصّدد، أنّ تحديد عنوان البحث من أساسيّات خطوات البحث العلميّ، وهو في غاية الدّقة، ويتطلّب جهدا كبيرا ذلك لتعدّد واختلاف عوامل اختيار العنوان.

أ– أخطاء منهجيّة في صياغة عنوان البحث:

هناك عدّة أخطاء متعلّقة بصياغة عنوان البحث العلميّ القانونيّ، نذكر منها:

– صياغة العنوان بشكل كبير ومعقّد وكأنّه فقرة، لكنّ الأصحّ هو أن يكون موجزًا ومباشرًا، ويحتوي على أقلّ عدد ممكن من الكلمات الّتي لا تزيد عادة عن خمسة عشر كلمة.

– ينبغي أن يحتوي عنوان البحث على المتغيّرات الرّئيسيّة للبحث، وهذا يساعد في تحديد محتوى البحث وموضوعه بشكل واضح ومباشر.

– يجب أن يكون العنوان معبّرًا وواضحًا عن موضوع البحث وقيمته العلميّة، ويجب أن يكون متميّزًا وغير مستهلك أي أن يكون جديدًا وغير تكراريّ في المجال القانوني.

– بشكل عام، ينبغي أن يكون عنوان البحث العلميّ مختصرًا ودقيقًا ومعبّرًا عن جوهر المحتوى الّذي يغطّيه البحث ويساعد في جذب انتباه القرّاء وفهمهم لماهيّة البحث (مبتعث للدّراسات الأكاديميّة والاستشاريّة).

فقد يعمد بعض الباحثين في القانون إلى استخدام عبارة "أبعاد، مدى، الواقع والمأمول، رؤية في"، وغيرها من العبارات الّتي لا تمتُّ بصلة للمضامين القانونيّة، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على خلط الباحث بين عناوين الكتب وعناوين البحوث في عقله.

وقد تعود عوامل اختيار العنوان إلى عوامل ذاتيّة متعلّقة برغبة الباحث واستعداداته العقليّة والأخلاقيّة، أو إلى عوامل موضوعيّة يستند عليها من حيث نوعيّة البحث ومدى توفّره على المصادر والمراجع اللاّزمة.

وغنيّ عن البيان، أنّ العنوان يعدّ الباب الرّئيسيّ لمشكلة البحث العلميّ، وهو عبارة عن صياغة علميّة باستخدام كلمات مفتاحيّة، محدّدة بوضوح ومنتقاة بعناية، للدّلالة على مشكلة البحث ومضمونه والإجراءات المتبعة لتنفيذه (محمّد عثمان الخشت، 1997، صفحة 36) .

ومن الأخطاء الشّائعة الّتي يكثر وقوع الباحثين فيها أثناء صياغتهم لعنوان البحث أو الدّراسة القانونيّة:

– عدم تحديد ميدان البحث والتّخصص القانونيّ تحديدا واضحا، وأن يتسم بالعموميّة.

– طول العنوان وإسهاب الباحث العلميّ في صياغته، ممّا يؤدي إلى ضياع فكرة البحث القانونيّ وتشتتها. إذ قد تصل بعض العناوين إلى 15 كلمة أو أكثر (عوض حسين التودري، 2012، صفحة 121).

– أن يكون العنوان غامضا ومثيرا للاحتمالات؛ كاستعماله لعبارات "أبعاد القانون المدنيّ، دراسة في القانون التّجاريّ، رؤية تحليليّة، رؤية قانونيّة ..."، وغيرها من العبارات المضلّلة (عوض حسين التودري، 2012، صفحة 14).

– عدم الدّقة في صياغة العنوان واستخدام نفس الألفاظ أكثر من مرّة، ممّا يوحي بضآلة اللّغة القانونيّة للباحث.

– أن يكون عنوان البحث مخالفا لفكرة البحث العلميّ القانونيّ ومضمونه.

– عدم وضوح تخصص الباحث القانونيّ في عنوان البحث.

والأصحّ أن يكون عنوان البحث صريحا وواضحا وسليما من النّاحية اللّغويّة، ومعبّرا عن الموضوع ومحتوياته بدقّة.

كما يجنّب أن يكون العنوان واضحا ودقيقا وشاملا وجذّابا، ودالاّ على مضمون البحث القانونيّ وميدانه. وكمثال على ذلك: "حماية الحقوق الإنسانيّة " لكنّ الأصحّ والأكثر دقة مثلا هو "نظام حماية حقوق الإنسان".

وعليه، يتوجّب أن يكون عنوان البحث دقيقا ومحدّدا ومشيرا إلى مضمون المتغيّرات المدروسة، ويحدّد طبيعة المنهجيّة المطروحة (عوض حسين التودري، 2012، صفحة 121).

ب– أخطاء منهجيّة في صياغة المقدّمة:

من بين الأخطاء الشّائعة عند إعداد الأبحاث العلميّة، هي تضمين تفاصيل محلّها مقدّمة البحث. حيث يُعتبر من الأمور المهمة أن تكون المقدّمة عامة بوظيفة تشويقيّة للقارئ لمحتوى البحث، وبالتّالي ينبغي أن تكون مختصرة بما يتناسب مع حجم البحث؛ على سبيل المثال في الأبحاث الجامعيّة الّتي تكون عادة محدودة الحجم بين 30-50 صفحة، يكون مناسبا أن تكون المقدّمة محدودة بصفحة واحدة. أمّا في حالة الرّسائل العلميّة الّتي تتطلّب تفصيلا أكبر نظرا لحجم البحث؛ كالماجستير والدّكتوراه، فإنّه يمكن زيادة حجم المقدّمة لتتناسب مع باقي أجزاء البحث، دون أن تتجاوز عمومًا ثلاث صفحات، للحفاظ على التّوازن والتّناسق في المحتوى (https://mobt3ath.com).

فالمقدّمة عبارة عن مدخل ممهّد للموضوع الّذي يعالجه الباحث العلميّ، وهي جدّ مهمّة؛ لأنّها معبر لتحديد المشكلة وإظهار الإحساس بأنّ هناك فجوة أو نقصا معيّنا، ينبغي أن ندرسه أو نتعرّف على أسبابه، لذا فإنّ المقدّمة تعبّر عن عيوب معيّنة موجودة في الواقع، وينبغي التّعرّف عليها لإمكانيّة التّخلّص منها مستقبلا (عوض حسين التودري، 2012، صفحة 122). وعادة ما تشتمل المقدّمة على جملة من العناصر؛ كالتّعريف بالموضوع محلّ الدّراسة وأهمّيته، مع ذكر الغرض منه وأسباب اختياره، فضلا عن أهدافه وإشكاليته وكذا المنهج المتبع (عبد القادر الشيخلي، 2009، صفحة 122).

ومن الأخطاء الّتي يقع فيها الباحثون القانونيّون أثناء كتابتهم للمقدّمة:

- عدم مراعاة الأمانة العلميّة من حيث نسبة الاقتباسات وتوثيق الفقرات.
- عدم وجود ترابط بين أجزاء المقدّمة.
- الإطالة والإسهاب في المقدّمة وحشوها بما لا علاقة له بالموضوع.
- استخدام مقدّمات إنشائيّة وأدبيّة لا تتفق مع أسلوب البحث العلميّ القانونيّ.
- عدم تركيز الباحث على النّقاط الأساسيّة في البحث.
- عدم مراعاة التّدرّج المنطقيّ في الكتابة من العام إلى الخاص (https://drasah.com).
- تهميش المقدّمة بلا داعٍ و بما لا يدع مجالا لعرض البصمة الشّخصية للباحث، واعتماده على أفكار غيره في مجال بحثيّ يفترض أنّه خالص له.

تجدر الإشارة إلى أنّ المقدّمة تتضمّن أخطاءً منهجيّة في بعض عناصرها، نركّز فيها على أخطاء الإشكاليّة و منهج البحث والتّداخل بين الأهداف والأهمّية:

- أخطاء منهجيّة في صياغة إشكاليّة البحث:

تُعتبر الإشكاليّة عنصرًا حيويًّا في أيّ بحث، خاصة في الرّسائل الجامعية؛ إذ تشكّل الأساس الّذي تقوم عليه الدّراسة. فمن خلال الإشكاليّة، يُمكن تقييم مدى إلمام الباحث بموضوع دراسته، ويظهر ما إذا كان هناك تحكّم فعّال أم أنّ هناك ثغرات في الطّرح، لذلك يجب أن تكون صياغة الإشكالية شاملة؛ حيث تتضمّن جميع مصطلحات (متغيّرات) البحث، الّتي تكون محدّدة ولا تسبّب اللبّس أو الارتياب للقارئ. كما يجب أن يكون الإشكاليّة الّتي يتناولها البحث

معبّرة عن الانشغال بالموضوع، ومتسمة بالتّساؤلات الّتي يهدف الباحث إلى التّحقّق منها ميدانيّا وذلك وفقًا لإطار علميّ ومنهجيّ، ينقل الظّاهرة المعنيّة من الإطار العام إلى الإطار العلميّ المتخصّص. وبالتّالي، يقوم البحث بفحص مسبّبات ونتائج الظّاهرة في إطار منهجيّ يخضعها لمنطق العلم (بن عمار نوال، 2020، صفحة 142).

هناك فرق بين "الإشكاليّة" و"مشكلة البحث" في الدّراسات العلميّة؛ فالإشكاليّة تعني الهدف الأساسيّ من الدّراسة؛ أي العلاقة الّتي تبنى عليها الدّراسة والّتي يسعى الباحث لفهمها وتحليلها. بينما يُمكن اختصار "مشكلة البحث" في سؤال أو مجموعة من الأسئلة الّتي يحاول الباحث الإجابة عنها من خلال الدّراسة.

فبمعنى أنّ "مشكلة البحث"، هي النّص الّذي يقوم الباحث بصياغته لتوضيح تصوّره للمشكلة القائمة وطرحها بشكل علميّ ومنهجيّ، وهي تحديد للتّحديّات أو المسائل الّتي يهدف الباحث إلى حلّها أو فهمها من خلال البحث العلمّي.

بشكل عام، يتمّ تضمين مشكلة البحث ضمن إطار الإشكاليّة كجزء منها؛ حيث يوضّح الباحث في الإشكاليّة الهدف العام للدّراسة والسّياق العام للمشكلة، بينما تُقدّم مشكلة البحث التّفاصيل الأكثر تحديدًا حول الأسئلة المحدّدة، الّتي يسعى الباحث للإجابة عنها خلال الدّراسة (بن عمار نوال، 2020، صفحة 144).

وتعدّ الإشكاليّة محلاّ للعديد من الأخطاء الشّائعة عند إعداد البحوث العلميّة، وتترتّب عليها العديد من النّقائص، لذا وجب أن يصوغ الباحث الإشكاليّة بصورة شاملة ودقيقة، وكذلك وضع محدّدات البحث من حيث الزّمان والمكان والموضوع.

والأرجح أن تطرح الإشكاليّة في صيغة سؤال بإحدى أدوات الاستفهام التّاليّة: "كيف، لماذا، ماذا وهل ..."، مع تفادي طرحها بعبارة "ما مدى"، وذلك نظرا لما توحي به هذه العبارة من عدم التّحكّم في الموضوع وانفلات عناصره من إدراك الباحث وقدرته على الإحاطة بجوانب الموضوع.

كما قد تطرح الإشكاليّة بصورة تقريريّة وليست استفهاميّة؛ أي في شكل فقرة تكشف عن الطّرح المراد مناقشته والوصول لنتائجه، وهي طريقة منهجيّة مقبولة.

- أخطاء منهجيّة في اختيار منهج البحث العلمي:

منهج البحث هو مجموعة من الأدوات والطّرق والتّقنيّات الخاصة، الّتي يتمّ استخدامها في فحص المعارف والظّواهر المكتشفة، أو هو استكمال لبعض النّظريّات والمعلومات، بالاعتماد على تجميع بعض التّأكيدات، ويجب أن تكون قابلة للقياس والاستنتاج (مبتعث للدّراسات الأكاديميّة والاستشاريّة).

كما يعرّف بأنّه أسلوب أو طريقة محدّدة المعالم، تساعد في دراسة موضوع ما. وهو فنّ التّفكير بصورة منهجيّة، أو طريقة لاستكشاف الحقائق والتّوصّل إليها، وهو عنصر أصيل من عناصر مقدّمة البحث العلميّ (صالح بن حمد العساف، 2000).

وقد يستخدم الباحثون منهجين علميّين في بحث واحد أو أكثر، لذا وجبت الإشارة إليه في مقدّمة الموضوع باعتباره أحد عناصرها سالفة الذّكر.

كما أنّ اختيار الباحث لأحد المناهج متوقّف على طبيعة الموضوع المراد دراسته، ومدى نجاعته في إيصال البحث إلى نتائج سليمة ومتوافقة والإشكاليّة .

ويعدّ كلّ من المنهج التّاريخيّ والتّحليليّ والوصفيّ والمقارن، الأكثر تداولا في العلوم الإنسانيّة بما فيها العلوم القانونيّة.

وقد لا يولي بعض الباحثين الدّقة الكافيّة عند اختيار المنهج البحثيّ المناسب، وهذا يعتبر من الأخطاء الشّائعة في إعداد الأبحاث العلميّة. لأنّ اختيار المنهج البحثيّ يعتبر أمرًا حيويًّا ومن بين المحاور الضّروريّة لإنجاز الأبحاث؛ حيث أنّ هناك أنواعًا مختلفة من المناهج العلميّة. يجب أن يكون المنهج متناسبًا مع طبيعة الدّراسة، وقد يتمّ اختيار أكثر من منهج في بعض الأحيان حسب متطلّبات البحث. ولقيمة البحث العلميّ أن تتجلّى نتائجه بوضوح، وأن تقدّم قيمة علميّة ملموسة. ومن أبرز أنواع المناهج البحثيّة المنهج الاستنباطيّ، المنهج التّجريبيّ، المنهج المقارن، المنهج الوصفيّ، المنهج الاستقرائيّ، المنهج الفلسفيّ.

ويتعيّن على الباحث أن يختار المنهج البحثيّ الّذي يتناسب مع موضوع بحثه وأهدافه، وأن ينظر إلى استفادته من تلك الأساليب المختلفة في تحقيق أهدافه البحثيّة بشكل فعّال وموثوق (https://drasah.com).

وقد يعتقد الباحث القانونيّ أنّه يعتمد المنهج المقارن، بمجرّد أنّه أدرج مادة قانونيّة لقانون أجنبيّ إلى جانب القانون الوطنيّ، في حين أنّ هذا المنهج يتطلّب على سبيل المثال مقارنة نظم قانونيّة أو دستوريّة أو قضائيّة مختلفة تماما عن بعضها البعض، في باب أو فصل على الأقلّ.

كما قد يرتكب الباحثون أخطاءً عند اعتمادهم منهجين في دراسة موضوع واحد، ويخلطون بين المناهج ولا يميّزون بين المنهج التّجريبيّ والتّاريخيّ على سبيل المثال (العمر رمضان أحمد، صفحة 104).

- أخطاء منهجية في التّداخل بين الأهداف والأهمّية:

عادة ما يشكل الأمر على الباحث فيقع في خطأ الخلط بين الأهداف والأهمّية، والواقع أنّ أهداف البحث هي إجابات مباشرة على أسئلة الإشكاليّة وفرضيّاتها المتوقّعة، وعليه فإنّ أهداف البحث وغاياته ومقاصده مرتبطة بالإشكاليّة مباشرة، ولهذا يفضّل إدراج الأهداف بعد صياغة الإشكاليّة، وضبطها ضبطا جيدا، وطريقة صياغة الإشكاليّة والأهداف

في المقدّمة لا تكون على الأكيد ضمن النّتائج، وإنّما ضمن التّوقّعات كما أنّنا قد نجد غير المتوقّع وبالتّالي فبعضها يكون متوقّعا واحتماليّا، وقد نجد أهدافا محقّقة الوجود يمكن ذكرها مع الأهداف.

فالأهداف تعرف بالجواب على سؤال لماذا هذه الإشكاليّة؟ ولماذا هذا الموضوع؟، كما أنّ الأهداف مرتبطة بإشكاليّة أكثر فهي إحدى الأجوبة على فرضياتها وتوقّعاتها وأسئلتها الفرعيّة، أمّا الأهمّية فهي تقع جوابا لسؤال ما فائدة كذا؟ وما قيمة كذا؟ كما أنّ الأهمّية تكون بمعنى القيمة والمنفعة والفائدة من البحث والدراسة أو المداخلة، وقد تكون هذه الفائدة شخصيّة للقارئ أو لعموم المجتمع، وهذا تفريق بسيط حيث أنّ بعض الأفكار تشترك بين أن تكون هدفا أو أهمّية، وهذا الضّابط قد يجعل الطّالب يفرّق بينهما بسهولة؛ فيضع كلّ شيء في مكانه، ولا يخلط بين الأهداف والأهمّية، كما لا يخلط بين الأهداف وأسباب اختيار الموضوع (العبادي عبد الحق، 2021، صفحة 54).

وإجمالا، أهداف البحث القانونيّ هي الإجابة عن السّؤال لماذا أقوم بهذا البحث؟ وما المسعى المنتظر منه؟ هل هو إثبات صحّة نظريّة قانونيّة؟ أم الوقوف على ثغرات في قانون ما وتقديم اقتراحات لتعديله، أو توضيح وتفسير نصوص قانونيّة يشوبها الإبهام والغموض مثلا.

أمّا أهمّية الموضوع، فهي تلك المساهمة الّتي سوف يقدّمها للمعرفة الإنسانيّة أو العلميّة، وتلك المبرّرات المنطقيّة الّتي تدافع عن اختيار الباحث وعن تبنّيه لمشكلة معيّنة؛ فالبحوث العلميّة يجب أن تكون ذات قيمة ماديّة أو معنويّة أو كلاهما ، ونعني بالفائدة المعنويّة تلك القيمة الّتي نجدها في نتائج البحث والإفادة منها (منصور نعمان وغسان ذيب النمري، صفحة 41).

و يمكن أن تكون أهمّية البحث القانونيّ الإضافة النّظريّة والعمليّة الّتي ستقدّمها دراسته لموضوع ما، ويمكن أن تنطوي الأهمّية في البحوث القانونيّة على الإضافة الّتي ستقدمها الدّراسة؛ إذ قد تكون ذات أبعاد نظريّة أو عمليّة فالأولى تفيد في الدّراسات والأبحاث التّنظيريّة؛ كتطوير نظريّة العقد مثلا، وتفيد الثّانية في الجانب التّطبيقيّ والممارسة العمليّة؛ كتوضيح مسائل إجرائيّة في القانون العقابيّ مثلا.

ثانيا– أخطاء في نتائج البحث ومنهجيّة التّوثيق:

تتضمّن هذه النّقطة تحليلا وجيزا لأبرز الهفوات الّتي يقع فيها الباحثين، فيما يخصّ نتائج البحث ومنهجيّة توثيق المصادر والمراجع.

1– أخطاء في نتائج البحث:

نتائج البحث مرحلة حاسمة من مراحل البحث العلميّ، يتجاهلها الكثير من الباحثين رغم أنّها تعكس الأهداف الّتي بذلوا لأجل بلوغها الجهود المضنية.

كما تُعتبر المحطّة النّهائية في الرّسالة العلميّة أو الدّراسة البحثيّة؛ حيث يقوم الباحث بتقديم نتائجه واستنتاجاته. أمّا المحطّة الختاميّة، فتتضمّن وضع مقترحات أو حلول مناسبة لمشكلة الدّراسة. وتكون العلاقة بنائيّة بين النّتائج الّتي تمّ التّوصّل إليها في البحث العلميّ والتّوصيّات أو المقترحات. لذا، يجب أن تكون النّتائج ذات طابع علميّ، ومدعّمة بالبراهين اللاّزمة. وتوثيق النّتائج وتوضيح كيفيّة الوصول إليها، ممّا يُسهم في بناء الثّقة في صحّة الدّراسة والنّتائج المستندة إليها.

وخلاصة القول، تكون المحطّة ما قبل النّهائيّة تقديم النّتائج والاستنتاجات، في حين تكون المحطّة الختاميّة وضع التّوصيّات أو الحلول المقترحة، والعلاقة البنائيّة بينهما تُظهر التّكامل الضّروري بين النّتائج العلميّة والتّوصيّات المستقبليّة (مبتعث للدّراسات الأكاديميّة والاستشاريّة).

أمّا عن النّتائج، فهي تمثّل خلاصة ما وصل إليه الباحث من خلال بحثه، وتعتبر المدخل الّذي ينتج عن المقترحات لمواضيع بحثيّة مستقبليّة.

وعن جملة الّتي يقع فيها العديد من الباحثون، نذكر:

- عجز الباحث عن التّوصّل لنتائج بحثه وصياغتها.
- عدم التّوصّل لنتائج جديدة، وتكرار النّتائج الّتي توصّل إليها باحثون سابقون.
- الاختصار الشّديد الّذي ينتقص من نتائج البحث؛ بحيث لا تظهر أهميّة البحث وما تضمّنته من أسئلة وفرضيّات ..
- عدم إدراك الفرق بين تلخيص البحث والمستخلص من البحث.
- تجاوز عدد المقترحات عدد نتائج البحث.
- عدم التّوافق بين المقترحات والنّتائج.
- عدم ارتباط المقترحات بمشكلة البحث.
- عدم احتواء المقترحات على أفكار بحثيّة جديدة.

وتبرز أهمّية النّتائج البحثيّة في كونها شاهدا على الجهود المضنية الّتي قادت الباحث لتلك النّتائج، كما تعدّ المرحلة التّمهيديّة لعرض المقترحات الّتي يرتئيها، والّتي تعدّ بمثابة حلّ ناجع للمشكلة البحثيّة. علاوة على كونها تسهم في شرح وتفسير القاعدة القانونيّة أو التّنظيميّة وتبصير المتخصّصين بإيجابياتها وسلبياتها، أو إجراء مقارنات مع أنظمة قانونيّة أو قضائيّة أخرى من شأنها أن تفتح آفاقا أمام الدّولة والمجتمع.

2- أخطاء منهجيّة في توثيق المراجع والمصادر:

تعدّ مصادر ومراجع البحث إحدى الأدوات الرّئيسيّة الّتي يستمدّ منها الباحث مادته العلميّة، وبها يبرهن على الإجابة على الإشكالات المطروحة في العمل، لذلك كان لزاما عليه أن يذكر المراجع والمصادر الّتي تعينه في بناء أداة بحثه (مُحَمَّد عجاج الخطيب، 2001، صفحة 161).

فالمصادر هي كلّ ما استخدمه الباحث في دراسته واعتمد عليها لفهم بحثه، وتشتمل على الكتب والدّوريّات والتّقارير والرّسائل الجامعيّة والمطبوعات وأوراق النّدوات.

أمّا المراجع، فتشمل الأبحاث العلميّة والدّراسات السّابقة بمختلف أشكالها، وتُعتبر مصادر أساسية يلجأ إليها الباحث العلميّ للحصول على المعلومات والبيانات الضّروريّة. كما تعتبر هذه المصادر مراجع أصيلة ودقيقة، وتعزز مصداقيّة البحث العلميّ. حيث يعتمد الباحث العلميّ على المصادر لتزويده بالمعرفة اللاّزمة، وتقديم أساس قويّ لبحثه. لذا يجب أن تكون المصادر والمراجع المعتمد عليها موثوقة وذات جودة عالية، ممّا يجعل البحث علميّا ودقيقا وموثوقا.

بناءً على ذلك، يتعيّن على الباحث العلميّ كتابة بحثه العلميّ باعتماد مصادر ومراجع علميّة واضحة وأصيلة المحتوى، ممّا يعزز جودة ومصداقيّة بحثه ويسهم في إثراء المعرفة العلميّة في المجال الّذي يدرسه (المصادر في البحث العلميّ).

والمقصود بالتّوثيق إشارة الباحث إلى مصادر المعلومات الّتي استعان بها في إتمام بحثه العلميّ، بهدف حفظ وتثمين مجهود الغير والمحافظة عليه. ومن الأخطاء المنهجيّة الّتي يقع فيها الباحثون في التّوثيق، نذكر:

1. التّوثيق بطريقة غير معتمدة من الجامعة.
2. توثيق المصادر بأكثر من شكل من أشكال التّوثيق.
3. وجود مراجع في متن الرّسالة غير مدرجة في قائمة المراجع.
4. وجود مراجع منقولة من رسائل أخرى.
5. اختلاف أسماء المؤلّفين في قائمة المراجع مع الاسم المكتوب في متن البحث.
6. عدم تحرّي الدّقة في التّرتيب الأبجديّ.
7. اختلاف الاختصارات لنفس الدّوريّة في المراجع الأجنبيّة.
8. عدم توثيق جميع المراجع المستخدمة.
9- عدم مطابقة العناوين بالفهرس للمحتوى الموجود داخل البحث.
10- ترقيم الصّفحات بشكل مختلف عن الشّكل الموجود في متن البحث.
11- ترقيم صفحات الفهرس بأرقام وليس بحروف.

وقد لعب التّطوّر التّكنولوجيّ سيما شبكة الإنترنت، دورا هاما في نشر الدّوريّات ومواقع الأبحاث العلميّة وإتاحة إمكانيّة الوصول إلى المعرفة العلميّة بسرعة ونجاعة دون تنقّل أو سفر، للبحث في المكتبات ودور النّشر للوصول إلى المصادر المطلوبة. اليوم، يمكن للباحثين الوصول إلى مصادر ومراجع متنوّعة بسهولة عبر الإنترنت، ممّا يوفّر عليهم الوقت والجهد. بالإضافة إلى ذلك، يتيح استخدام أساليب التّوثيق المعتمدة مثل طريقة جمعيّة علم النّفس الأمريكيّة (APA)وطريقة جمعيّة اللّغات الحديثة (MLA) توثيق المصادر والمراجع بشكل صحيح ومنهجيّ، ممّا يضمن دقّة وموثوقيّة البحث العلميّ.

وبالتّالي، يجب على الباحثين أن يلتزموا بالمنهجيّة في اختيار المصادر وتوثيقها، وذلك لضمان جودة وموثوقيّة البحث الّذي يقدّمونه والمساهمة في تطوير المعرفة في مجالاتهم المختارة (المصادر في البحث العلميّ).

فالإنترنت تساعد الباحث في جمع المادة العلميّة اللاّزمة للبحث العلميّ، ونكاد نجزم أنّه لا يوجد بحث علميّ إلاّ باستخدام الإنترنت؛ حيث تنشر العديد من دور البحث في مواقعها عناوين الكتب الموجودة لديها. مع إتاحة تحميلها بنظام Download، أو عن طريق بطاقات الائتمان visa card، وهو الوضع الغالب سيما في الكتب المتخصّصة، كما لجأت بعض الجامعات لاستخدام Password لتحميل المعلومات والأبحاث (هاني مُحَمَّد كامل المنايلي، 2010، صفحة 51، 52) .

ويحدث أن يعتمد الباحث على المقابلات كمرجع لبحثه؛ حيث تتمثّل المقابلة في لقاء بين الباحث نفسه ومجموعة من الأشخاص يتمّ تحديدهم (أفراد العيّنة)، يقوم بطرح مجموعة من الأسئلة عليهم حول موضوع معيّن وجها لوجه، ثمّ يدوّن الإجابات على الأسئلة (سليمان عودة ومن معه، 2000، صفحة 188).

وتتمثّل أهمّية المقابلة في البحوث العلميّة عندما يعجز الباحث عن توفير المعلومات اللاّزمة لبحثه أو عندما يتعذّر على الأشخاص المعنيّين بالمقابلة القراءة أو الكتابة، وتعلق المعلومة المطلوبة بهم مباشرة ودورهم الرّئيسيّ في الموضوع محلّ البحث.

ويتعيّن توثيق المقابلة بطرق منهجيّة سليمة، تضفي زيادة المصداقيّة على البحث وترفع من جدّيته.

كما يتمّ توثيق المقابلة كمرجع للبحث وتوقيع إشهاد من طرف صاحب المقابلة لمزيد من مصداقيّة المرجع.

الخاتمة:

في ختام هذا المقال الّذي سعى إلى تعريف الباحثين على أبرز الأخطاء –وليس كلّها– الّتي كثيرا ما يقعون فيها، فتعرقل قبول ونشر بحوثهم وتؤثر على مصداقيّة البحث وجودته، وتحرّف المقاصد المتوخّاة منه عن معناها الحقيقيّ، يمكننا القول أنّ الالتزام بمنهجيّة سليمة يعدّ أمرًا حيويًّا لضمان جودة البحث وقبوله في المجتمع العلميّ. حيث تبرز الأخطاء المنهجيّة كعناصر قادرة على تقويض قوّة البحث وفعاليّته، لذا يجب على الباحثين تجنّبها، كما أنّه من الضّروريّ التّأكيد على أنّ المنهجيّة العلميّة في كتابة البحوث العلميّة القانونيّة، هي الرّكيزة الأساسيّة الّتي يبنى عليها أيّ بحث علميّ، وهي بمثابة القاعدة الملزمة الّتي لا يمكن للباحث تحويرها أو الاستغناء عنها، ولا الاجتهاد بشأنها وبالمقابل يعدّ عدم احترامها خللا معيبا بالبحث، من شأنه أن يبثّ التّشويش و الاضطراب في مضمون العمل المؤدّى بل وقد يضرب مصداقيّته في الصّميم، ممّا يستلزم التّركيز على تضمين السّياق العام للدّراسة منهجيّة بحث متكاملة ومدروسة، بالنّظر إلى مدى أهمّية البحث العلميّ القانونيّ والتّحديّات الّتي تواجهه في تطوير النّظم القانونيّة والتّشريعات، كما أنّ تجاوز الأخطاء المنهجيّة تدعونا للتّفكير الدّائم في تطوير منهجيّات البحث القانونيّ وتعزيزها لضمان تقديم إسهامات فعّالة وذات جدوى في المجال القانونيّ.

وقد تمّ التّوصّل لبعض الاستنتاجات لعلّ أهمّها:

أنّ المنهجيّة العلميّة هي الأساس المتين لكلّ بحث علميّ، من أجل الوصول لنتائج علميّة صحيحة، وأنّ مسألة الأخطاء الشّائعة في كتابة البحوث العلميّة، مسألة مستهجنة يستلزم العمل على تفاديها قدر المستطاع.

أمّا بالنسبة للاقتراحات، فإنّه يفترض تدريس المنهجيّة في أثناء الدّراسة الجامعيّة كمادة أساسيّة، وأن يعهد بها لأحسن الأساتذة ممّن يجذبون الطّلبة إليها بأسلوب تعليميّ مشوّق، نظرا للجمود والصّرامة الّتي تمتاز بهما المادة، وحثّ الطّلبة على الالتزام بمنهجيّة علميّة صارمة منذ البحوث الأولى، وضرورة مراجعة المشرفين والمكوّنين للاسترشاد بآرائهم وتوجيهاتهم، كما يتوجّب على الباحثين في القانون العناية بتنظيم وكتابة البحث، والالتزام بالمعايير القانونيّة والأكاديمية. كما يفضّل دائمًا استشارة مشرف البحث أو مرافق أكاديميّ للمساعدة في تصويب الأخطاء. علاوة على الاهتمام الدّقيق بالبحث وتوثيق المصادر، مع عقد ندوات تكوينيّة لتدريب المعنيّين من أساتذة وطلبة وباحثين، على طريقة التّعامل مع البحوث القانونيّة، ومراعاة خصوصيّتها من باب تهيئتهم لمرحلة الرّسائل والأطاريح.

قائمة المراجع:

I) المراجع العربيّة:

أوّلا– الكتب:

1.إبراهيم مُحَمَّد تركي، أخلاقيّات البحث العلميّ، دار الكتب القانونيّة، القاهرة، 2014.

2.زيد بدر فراج، أصول البحث القانونيّ، دار النّهضة العربيّة، القاهرة، 2000.

3.سليمان عودة ومن معه، أساسيّات البحث العلميّ في التّربيّة والعلوم الإنسانيّة، 2000.

4.عبد الرّحمن بدوي، مناهج البحث العلميّ، الطّبعة الثّالثة، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977.

5.عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانونيّ، دار الثّقافة للنّشر والتّوزيع، 2009.

6.عوض حسين التودري، البحث العلميّ وأخطائه الشّائعة، د. د. ن، 2012.

7.مجموعة من المؤلّفين، منهجيّة البحث العلميّ وتقنيّاته في البحوث الاجتماعيّة. المركز الدّيمقراطيّ العربيّ للدّراسات الاستراتيجيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة، 2019.

8.محمّد عثمان الخشت، فنّ كتابة البحوث العلميّة وإعداد الرّسائل الجامعيّة، دار رحاب للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الجزائر، 1997.

9.مُحَمَّد عجاج الخطيب، لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، الطّبعة 19، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، 2001.

10.منصور نعمان وغسان ذيب النمري، البحث العلميّ حرفة وفنّ، الطّبعة الأولى، دار الكندي للنّشر والتّوزيع، إربد.

11.هاني مُحَمَّد كامل المنايلي، إعداد البحث القانونيّ، دار الكتب القانونيّة، دار شتات للنّشر والبرمجيّات، 2010.

ثانيا– المجلاّت:

12.بن عمار نوال، منهجيّة بناء الإشكاليّة في البحث السّوسيولوجيّ. (ج 4، ع 2). مجلّة سوسيولوجيّا، 2020

ثالثا– المؤتمرات:

13.العبادي عبد الحق. (14- 15 08, 2021). تقنيّات صياغة عنوان البحث وكتابة المقدّمة وطرح الإشكاليّة. وقائع المؤتمر الدّوليّ الافتراضيّ منهجيّة إعداد البحث العلميّ وتقنيّات إعداد المذكّرات والأطروحات الجامعيّة. برلين: المركز الدّيمقراطيّ العربيّ.

14.العمر رمضان أحمد، الأخطاء الشّائعة في كتابة البحوث العلميّة المنظومة، المؤتمر الدّوليّ المحكم تمتين أدبيّات البحث العلميّ. مركز جيل البحث العلميّ.

رابعا– المواقع الإلكترونيّة:

15.أكاديميّة BTS، أهداف البحث العلميّ وأهميّته، منشور على الرّابط الآتي: https://www.bts-academy.com تاريخ النّشر: 13 فيفري 2022، تاريخ التّصفّح: 31 مارس 2023، على السّاعة 09:20 سا.

16.البحث العلميّ: ماهيته وخصائصه وطرقه ومراحل إعداده ومصادره، الدّورة التّدريبيّة حول مناهج وأساليب البحث العلميّ، منشور على الرّابط الآتي: http://sittes.pitt.educ'arabic'introductionrm، تاريخ التّصفّح: 22 مارس 2023.

17.المصادر في البحث العلميّ، منشور على الرّابط الآتي: https://www.manaraa.com، تاريخ التّصفّح: 13 جويلية 2023، على السّاعة: 13:55 سا.

18.سعيد بن علي بن ثابت، مناهج البحث في أقسام الإعلام بالمملكة العربيّة السّعوديّة، منشور على الرّابط الآتي: https://fr.scribd.com، تاريخ التّصفّح: 30 مارس 2023، على السّاعة 05:04 سا.

19.صالح بن حمد العساف، المدخل إلى البحث في العلوم السّلوكيّة، مكتبة العبيكان، منشور على الرّابط الآتي: https://www.alarabimag.com، تاريخ التّصفّح: 30 سبتمبر 2023، على السّاعة 23:42 سا.

20.مبتعث للدّراسات الأكاديميّة والاستشاريّة، منهجيّة الدّراسة وإجراءاتها، منشور على الرّابط الآتي: https://mobt3ath.com، تاريخ التّصفّح: 30 مارس 2023.

21.هديل نعامنة، الفرق بين المنهج والمنهجيّة، منشور على الرّابط الآتي: https://hyatoky.com، تاريخ النّشر: 05 سبتمبر 2019، تاريخ التّصفّح: 29 مارس 2023، على السّاعة 14:30 سا.

II) المراجع الأجنبيّة:

Les ouvrages:

22. Jean Marie Van Der Maren, La recherche appliquée pour les professionnels, 3ème éditions, de Boeck Supérieur, 2014.

Les sites web:

23. Friedrich Erbert Stiftung, METODOLOGIE DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE POUR LES ORGANISATIONS DE LA SOCIÉTÉ CIVILE, Réponses pratiques à des questions essentielles., se trouve sur le site web suivant: https://library.fes.de/pdf-file, Consulté le 02/02/2023 à l'heure 11h 22mn.

24.https://drasah.com, Consulté le 10/01/2023 à l'heur 10h 22mn.

25.https://mobt3ath.com.